بسم الله الرحمن الرحيم	***In the name of Allah the Gracious, the Merciful***
باسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي	**In the name of His Highness Sheikh Mohammad Bin Rashid Al Maktoum,**
بالجلسة التي عقدت بدائرة التقاضي عن بعد، يوم الثلاثاء ١٦ يناير ٢٠٢٤.	**Ruler of Dubai**
برئاسة سعادة المستشار القاضي/ عبد القادر موسى، رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي،	**In the session held Remote Litigation Chamber, on Tuesday 16**
وعضو في عضويته المستشار/ زكي بن عزمي، رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي،	**January 2024.**
المستشار/ أ.د. سيف غانم السويدي، الأمين العام للمجلس القضائي،	**Presided by Counselor Justice Abdelkader Moussa, Chairman of the Judicial Tribunal for Dubai Courts and Dubai International Financial Center Courts ؛**
المستشار/ عيسى محمد شريف، رئيس محكمة الاستئناف بمحاكم دبي،	**and membered by Counselor/ Zaki Bin Azmi ، Chief Justice of Dubai International Financial Center Courts؛**
المستشار/ عمر جمعة المهيري، نائب رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي،	**Counselor/ Prof. Saif Ghanem Al Suwaidi, The Secretary-general of the Judicial Council؛**
المستشار/ خالد يحيى طاهر الحوسني، رئيس المحاكم الابتدائية بمحاكم دبي،	**Counselor/ Essa Mohammad Sharif, Chief Justice, of the Appeal Court؛**
وبحضور السيد محمد عبدالرحمن محمد علي، مقرر الهيئة.	**Counselor/ Omar Juma Al Muhairi, Deputy Chief Justice of Dubai International Financial Center Courts ؛**
	Counselor/ Khalid Yahya Taher A Alhosani, Chief Justice of the First Instance Courts ،
	And in the presence of Mr. Mohammed Abdulrahman Mohammed Ali, Rapporteur of the JT.

الطعن رقم ٢٠٢١/٩

الطاعنة:

جى تى سى تريدنغ اس . ايه

المطعون ضده :

١- حازم عبد الشهيد محمودى راشد

المطعون ضدها :

٢- اتش . ام . آر الاستثمارية القابضة المحدودة

Cassation No. 9/2021 (JT)

Appellant:
GTC Trading S E

Respondent No-1:
Hazem Abel Shahid Mahmoudi Rashed

Respondent No-2:
HMR Investment Holding Limited

Judgement:

After having reviewed and perused the Documents and after deliberation.
Since the appeal satisfies its formal requirements, it is acceptable in form.
Where the facts are established - to the extent necessary to settle the appeal that the appellant filed this appeal, requesting the resolution of the jurisdictional dispute between the Dubai Courts and the Dubai International Financial Center (DIFC) Courts.
Acceptance of the request in form, and settling the dispute between the Dubai Courts and the DIFC Courts regarding the issue of locality dispute, in which both sides decide lack of jurisdictional and determining the competent court to consider the case for non-execution regarding of units in case No: 395/2019 (Major real estate) and placing the necessary standards and acts regarding the dispute

الحكم:

بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة.
حيث أن الطعن استوفى مقوماته الشكلية فهو مقبول شكلاً.
حيث تتحصل الوقائع – بالقدر اللازم للفصل في الطعن في أن الطاعنة تقدمت بهذا الطعن طالبة فض التنازع في الاختصاص بين محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي.
قبول الطلب شكلاً، وفض التنازع بين محاكم دبى ومحاكم مركز دبى المالي العالمي في المسألة محل النزاع والتي تقضي فيها كلا الجهتين بعدم الاختصاص الولائي، وتحديد المحكمة المختصة بنظر دعوى عدم النفاذ بخصوص الوحدات في الدعوى ٢٠١٩/٣٩٥ عقاري كلى، وضع المعايير والضوابط اللازمة في المسألة محل النزاع لتفادى مشقة قضاء كلا الجهتين بعدم الاختصاص الولائي، واتخاذ كل ما تراه الهيئة الموقرة مناسبا ومحققا للصالح القضائي العام ولجملة ما تقدم ولحسم النزاع برمته من خلال ضوابط قانونية واضحة.
حيث أن الطاعنة وأثناء قيامها بالتنفيذ ضد المنفذ ضده المطعون ضده الأول (حازم عبد الشهيد) وبذلت كل الطرق للتوصل إلى أموال يمكن التنفيذ عليها ولم تتوصل إلى أية أموال أو ودائع أو منقولات - إلا أنه بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ و ٢٠١٩/١/٢٣ حسب إفادة دائرة الأراضي والأملاك قام حازم عبد الشهيد "المنفذ ضده" بهبة عدد (١٩) وحدة إلى شركته اتش . ام. أر الاستثمارية القابضة المحدودة- وهي شركة كائنة بمركز دبي المالي العالمي حسب رخصتها المرفقة.
وعلى إثر ذلك تقدمت الطاعنة بالدعوى ٢٠١٩/٣٩٥ عقاري كلى، وحيث تداولت محكمة دبي الابتدائية الموقرة نظر الدعوى فقضت بعدم نفاذ الهبة للوحدات التسعة عشرة من حازم عبد الشهيد إلى اتش ام ار الاستثمارية القابضة المحدودة.
لم يرتضي أطراف الدعوى الحكم واستأنفه كل منهم باستئناف مستقل، فأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في الاستئنافات وقضت بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعدم اختصاص محاكم دبي ولائيا بنظر الدعوى وانعقاد الاختصاص

لمحاكم مركز دبي المالي العالمي لأن أحد الخصوم في الدعوى هي إحدى هيئات أو مؤسسات المركز وينعقد الاختصاص لمحاكم المركز.

وإذ لم ترتضي مقدمة الطلب (الطاعنة) هذا القضاء فطعنت عليه بموجب الطعن بالتمييز رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠٢٠ عقاري بأسباب أجملتها في أن الحكم المطعون فيه خالف تفسير المادة (١) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ والمستبدلة للمادة (٥) من القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الاختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي والتي جعلت اختصاص محاكم المركز حسب الفقرة (أ) في الطلبات والدعاوى المدنية والتجارية والعمالية- التي يكون المركز أو أحد هيئاته أو مؤسساته طرفا فيها دون الدعاوى العقارية- وأنه بخصوص المادة ٢/٨ من القانون ٩ لسنة ٢٠٠٤ بشأن مركز دبى المالي العالمي والتي كانت تعطى اختصاصا عاما لمحاكم المركز والتي تسند إليها الحكم المطعون فيه – فقد تم استبدالها لاحقا بموجب المادة (٨) من القانون (٧) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤ – والتي بموجبها أي المادة (٨) من قانون (٧) لسنة ٢٠١١ أصبح الاختصاص تنظمه قوانين المركز فأصبح الاختصاص ينظمه القانون ٢٠١٧/٥ أنف الذكر، فحكمت محكمة التمييز الموقرة برفض الطعن وإلزام الطاعنة مبلغ ألفى درهم للمطعون ضده الأول مع مصادرة التأمين.

وحيث تبنت محكمة التمييز الموقرة ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص محاكم دبي باعتبار أن أحد أطراف الدعوى أحد مؤسسات مركز دبي المالي العالمي ولا يغير من ذلك أن يكون التصرف بالهبة تم خارج مركز دبي المالي ويوجد بالدعوى أطراف أخرين أو أن الدعوى عينية شخصية منصبة على العقار المطلوب القضاء بعدم نفاذ التصرف فيه بالهبة وإن كان خارج مركز دبي المالي العالمي طالما أن مجرد أن يكون أحد الخصوم في الدعوى احدى مؤسسات المركز فإنه ينعقد الاختصاص لمحاكم المركز.

of locality to avoid the hardship of judging both sides by lack of jurisdictional authority, and to take whatever the esteemed authority deems appropriate and satisfactory in the general judicial interest and to resolve the entire dispute through transparent and clear legal procedures.

As the Appellant, while implementing the execution against the executor" the first Respondent" (Hazem Abdel Shahid) and used all methods to get the money through execution, but did not get any money, deposits or movables properties - except that on 22/1/2019 and 23/1/2019 as per the information of land department, it was shown that Hazem Abdel Shahid, (executed against party) donated 19 units to his company called HMR Investment Holding Limited - a company exists in the Dubai International Financial Center as per its attached license.

As a result, the Appellant filed a Major real estate case bearing No: 395/2019, the case was handled in the esteemed first instance court of Dubai and issued judgement for non-enforcement of the donation of the nineteen units from Hazem Abdel Shahid to HMR Investment Holding Limited.

The case parties were not satisfied with the judgment and each of one of them filed separate appeal and the Court of Appeal issued its judgment and decided to cancel the appellant judgment and again ruled that the Dubai Courts had no jurisdiction to consider this case and to be ruled by DIFC Courts because one of the litigants in the case

وحيث أن الطاعنة وقبل قيد الدعوى أمام محاكم دبي راجعت إلى "مركز دبي المالي العالمي" واطلعت على أحكام أصدرها في دعاوى سابقة متصلة بحقوق عينية وعينية شخصية مترتبة على عقار خارج حدود المركز والتصرف يخص أطراف أو هيئات المركز أو أحد هيئاته أو مؤسساته واستوضحت موقف محاكم المركز من مسألة الاختصاص وثبت لديها أن محاكم المركز أرجعت الاختصاص إلى المحكمة التي يقع بدائرتها العقار بغض النظر عما إذا كان التصرف الوارد على العقار والمقام بشأنه الدعوى أحد أطرافه هو أحد هيئات أو مؤسسات المركز من عدمه.

ومن ثم تقوم حالة التنازع في الاختصاص فض التنازع بين محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي.

وحيث تم إعلان الطعن ولم يمثل المطعون ضدهما.

وحيث أنه عن الاختصاص ولما كان يستلزم توافر شرطان أولهما أن تقوم حالة تنازع اختصاص بين محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي وأن يتقدم أحد الخصوم أو كلاهما أو النائب العام لهذه الهيئة بطلب لفض ذلك التنازع.

والشرط الأول يتحقق إذا ما صدر عن المحكمتين ما يفيد أن كل منهما يتمسك بالاختصاص بنظر الدعوى أو أن كلاهما يتخلى عن نظرها ولا يعني أن هناك تنازعا بين الخصوم على اختصاص محكمة دون أخرى أن تتحقق حالة التنازع، إذ أن المعني هو تحقق التنازع بين المحكمتين وليس الخصوم.

وحيث أنه ولما كان الثابت مما قدمه الخصوم من أحكام أن محاكم دبي قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى بقضاء نهائي من محكمة التمييز، وأنه أثناء نظر تلك الدعوى أمام محاكم دبي بدرجاتها الثلاث، لم يتبين وجود دعوى منظورة أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي، ومن ثم فإن حالة التنازع في الاختصاص لم تتحقق بين محاكم دبي ومحاكم المركز المالي ولم يصدر من أيهما أحكاما أو قرارات صريحة كانت أم ضمنية بتخلي كلاهما عن الاختصاص أو تمسك كلاهما به، وبذلك لا

is one of the bodies or institutions of the Financial Center, therefore the jurisdiction of the case lies with DIFC Courts.

The applicant (the Appellant) was not satisfied with this judgement, it challenged against it under Cassation Challenge No. 282 -2020 Real Estate, with reasons outlined in, that the appealed judgement contradicted the interpretation of Article 1 of Law No. 5 of 2017, which was replaced by Article (5) of Law No. (12) for the year 2004 regarding the jurisdiction of the courts of the Dubai International Financial Center, which gave its jurisdiction to the financial center courts according to paragraph (a) in civil, commercial and labor requests and lawsuits - in which the center or one of its bodies or institutions is a party except real estate cases - and that regarding Article 8/2 of Law 9 of 2004 regarding the Dubai International Financial Centre, which was given general jurisdiction to the Center's courts, and to which the challenged judgement is also pertained. It was later replaced by Article (8) of Law (7) of 2011 amending some provisions of Law No. 9 of 2004 - according to which Article (8) of Law (7) of 2011 became the jurisdiction being regulated by laws of the Financial Center, and the jurisdiction became regulated by Law 5 /2017, the aforementioned, so the esteemed Court of Cassation judged to reject the challenge and obligate the appellant for an amount of two thousand dirhams for the first respondent along with the confiscation of the deposit amount.

يوجد تنازع بشأن الاختصاص، الأمر الذي يضحى معه الطعن على غير أساس من الواقع والقانون متعين الرفض. **فلهذه الأسباب** **حكمت الهيئة القضائية: -** **١- قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعاً.** **٢- إلزام الطاعنة بالرسوم ومبلغ ألفي درهم مقابل أتعاب المحاماة.** ٣- **مصادرة التأمين.**	Whereas, the esteemed Court of Cassation adopted to the contested judgment of non-jurisdiction of the Dubai Courts, given the fact that one of the parties of the case is one of the institutions of the Dubai International Financial Center, and this does not change that the disposal of the donation was made outside the Dubai International Financial Center and there are other parties in the case, or that the case is in kind and a personal one based on the real estate that is required to be judged shall not be effective to disposal of donation, even if it is outside the Dubai International Financial Center, as long as one of the litigants in the case is one of the institutions of the financial center, then the its jurisdiction falls within financial center courts. And since the Appellant, before filing the case in Dubai Courts, referred to the "Dubai International Financial Center" and reviewed judgments issued by it in previous cases related to in-kind and personal rights arising from real estate outside the boundaries of the center and it was known that only bodies of the financial center or one of its bodies or institutions were authorized to handle it. The position of Financial Center Court regarding jurisdiction was clear, and it was confirmed that its jurisdiction was referred to the court of financial center which exist in the Real Estate department, regardless of whether or not the disposal of the property in respect of which one of its parties is one of the Centre's bodies or institutions.

And then the case of conflict of jurisdiction is resolved between the Dubai Courts and the DIFC Courts. As the notification of appeal was received, both Appellants did not show up to the hearing. And since it is about jurisdiction, and it requires the fulfillment of two conditions, the first one is that a case of a jurisdictional conflict arises between the Dubai Courts and the DIFC Courts, and that one or both litigants or the Head of this body submit a request to resolve that conflict. The first condition is fulfilled if the two courts issued evidence that each of them stick to the jurisdiction to consider the case, or that both of them give up its consideration but It does not mean that there is a conflict between the litigants over the jurisdiction of one court without the other, that the case of the conflict is realized, since the purpose is the realization of the conflict between the two courts and not the litigants And since it was proven from judgements submitted by the litigants that the Dubai Cassation Courts issued a final judgement of judicial non-jurisdiction in the case, and during the reviewing that case in the three instances of Dubai Courts, it was not found out that the case was being reviewed in the Courts of the Dubai International Financial Center, so therefore the case of conflict of jurisdiction was not shown between the Dubai Courts and the Courts of the Financial Center, and neither of them issued any explicit or implicit judgement or	

decisions regarding their sticking or abandoning to the issue of jurisdiction. Therefore, there is no conflict over jurisdiction, it is clarified the appeal was not based on reality and law and is therefore rejected. **Based on these reasons:** **Therefore, the Judicial Tribunal has decided:** **1- Accepting the Cassation in form and rejecting it in substance.** **2- Obliging the Appellant pay the charges, and an amount of Two Thousand Dirham against advocacy fees.** 3- **Confiscation of deposit amount.**	

المستشار القاضي/ عبدالقادر موسى محمد

رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي

Counselor Justice Abdulqader Moosa Mohammed

Chairman of the judicial Tribunal for Dubai Courts and DIFC Courts